الاشتراك السنوي داخل المملكة: ٣٠ ديناراً اردنياً خارج المملكة: ٧٠ ديناراً اردنياً ثمن النسخة الواحدة – دينار اردني عمان: الخميس ٣ شعبان سنة ٢٣ ٤ ١هـ. الموافق ١٠ تشرين الاول سنة ٢٠٠٢م. طبعت في المطابع المسكرية **** البيع والتوزيع – وزارة المالية – الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥ العدد: ١٢٥١ تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية



الجريحة الرسمية المملكة الأردنية الماشمية

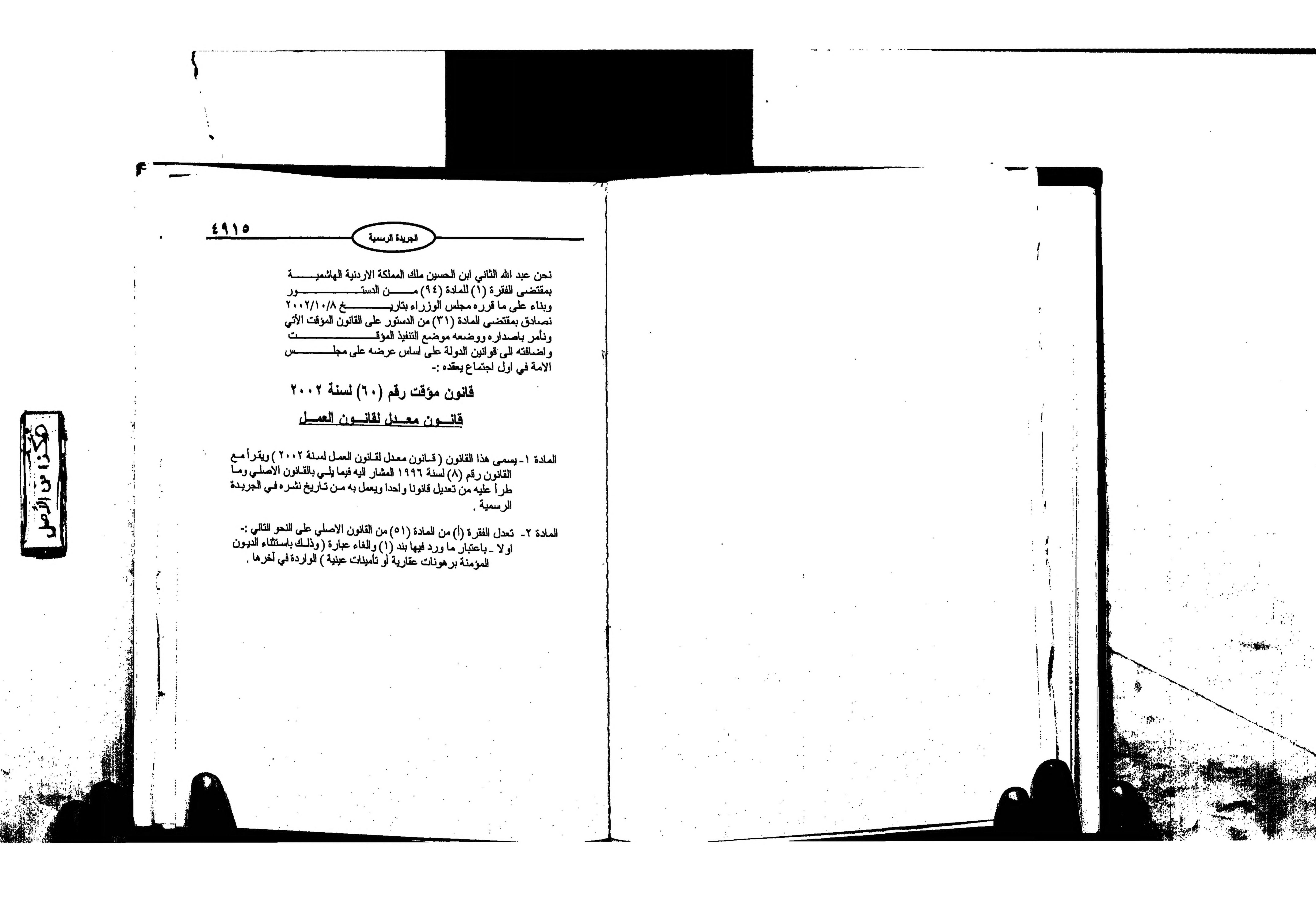
تصدر عن رئاسة الوزراء/مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٢٠٠١/١٠/١ **** الصادر بتاريخ ١٠/١٠/١

القسم الأول

رقم الصفحة	المحتوبات
	قانون مؤقت رقم (۲۰) لسنة ۲۰۰۲
2910	قانون معدل لقانون العمل
	قانون مؤقت رقم (۲۱) لسنة ۲۰۰۲
£91V	قانون معدل لقانون التقاعد المدني

のできる



الجريدة الرسمية

نحن عبدانله الثاني ابـن الحسيـن ملـك المملكة الاردنيـة الهاشميـة بمقتضى الفقرة (١) للمادة(٩٤) مــن الدستــ وبنياء عليي ماقرره مجلس اليوراء بتاريي خ٢٠٠٢/٩/٢٦ نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقَّت الآتـي ونأمــــر باصـــداره ووضعــه موضــع التنفيـــد المؤقــت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامسة فسي اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم (۲۱) لسنة ۲۰۰۲ قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة 1- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ٢٠٠٢) ويقرأ مع القانون الاصلي رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ وما طرأ عليه من تعديل قانوناً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ·

المادة٢– يعدل تعريف كلمة (الوزير) الوارد في المادة (٢) من القانون الاصلـي باضافة عبارة (وكل من اشغل وظيفة تابعة للتقاعد ممن هم في رتبة او مرتبة وزير او يتقاضى راتب الوزير العامل او له صلاحياته) بعد عبارة (وكل من اشغل وظيفة حكومية بمرتبة وزير وكان وزيراً سابقاً) الواردة فيه •

المادة٣- تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي على النحو التالي:-اولا: بالغاء الفقرة (ي) منها • ثانيا: بالغاء عبارة (احكام الفقرة (ك) من هذه المادة) الواردة في الفقرة (ل) منها والاستعاضة عنها بعبارة (احكام الفقرة (ي) من هذه المادة). ثالثا : باعادة ترقيم الفقرتين (ك) و(ل) منها لتصبحا (ي) و(ك) على التوالي •

ثانيا _باضافة بند (٢) اليها بالنص التالي :-٢- يفقد العامل حقه في الامتياز العام المنصوص عليه في البند (١) من هذه الفقرة اذاً ثبت للمحكمة المختصة ان الاجور والمبالغ المتحققة له والتي يشملها هذا الامتياز لا تستند الى اي اساس

4 . . 4/1 . / 1

الجريدة الرسمية

عبد الله الثاني ابن الحسين

حيدر محمود

وزيز التطيم العلي وزير دولة لشوون تالب رئيس الوزراء والبحث العلمي رليس الوزراء رناسة الوزراء الدكتور محمد حمدان ووزير العدل ووزير الدفاع فارس النابلسي المهندس علي ابو الراغب وزيسسر الخارجية التلميه الجدر المحتور مزوان المعتر الدكتور محمد الأنيبات ولير دولة للشوون المسياسية ووزير الاعلام ووزير السياحة والأثار بالوكالة وزير الضوون البلدية والقروية والبينة الدكتور معمد عفاش العدوان الدكتور عبد الرزاق طبيشات وزيــــر الطاقة والثروة المعدنية وزير الأوقف والشوون والمقدسات الاسلامية المهندس (محمد علي) البطابنه التربية والتطيم الماليــة الدكتور احمد هليل الدكتور خالد طوفان الدكتور ميشيل مارتو وڑیسر التخطیط وذير النقل ووزير الاتصالات وزيز المياه والري ووزيز الأشفال العامه وتكلولوجيا المطومات بالوكالة الدكتور باسم عوض الله والاسكان ووزير الصناعة والتجارة بالوكلة لمادر الذهبي الدكتور حازم اللاصر وريسسر الدلغليسة وزيسر نولسسة وزيسر تلاكتور وليد المعالى للفؤون الغارجية قفطان المجالي شاهر باك المهندس مزاحم المحيسن وللهسسر التنمية الإجتماعية وذيسر الاقتصاد الوطني وذيــــر الزراعــة ووزير دوله للعكتورة رويدا المعليطة محمد سامر الطويل

طراد الفايز

المادةه- تعدل المـادة (١٥) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرتين (ب) و (ج) التاليتين اليها :-

باد المدة المقررة بجواز احالة الموظف او الموظفة على التقاعد بواقع ستة اشهر سنويا ولمدة عشر سنوات وذلك اعتبارا من نفاذ احكام هذا القانون المعدل الى ان تصبح المدة خمس وعشرين سنة للموظف وعشرين سنة للموظف .

٢- لا تسري احكام البند (١) من هذه الفقرة على الموظف الذي تمت
احالته على الاستيداع قبل نفاذ احكام هذا القانون المعدل ،
وتطبق عليه احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ،

جوز لمجلس الوزراء ان يقرر نقل أي موظف، لم يكمل المدة القانونية المقررة لاحالته للاستيداع، الى أي مؤسسة او شركة او جهة ناتج أي منها عن عملية التخاصية وتكون خاضعة لاحكام قانون الضمان الاجتماعي شريطة تحويل العائدات التقاعدية المقتطعة من راتبه الى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لغايات تسديد اشتراكه عن سنوات الخدمة السابقة على ان يتم تغطية أي نقص نتيجة عدم كفاية العائدات التقاعدية المقتطعة للموظف لتسديد اشتراكه في الضمان الاجتماعي في المؤسسة او الشركة المنقول لها من صندوق عوائد التخاصية وفقا لاحكام البند (۱) من الفقرة (۵) من المادة (۱۳) من قانون التخاصية رقم (۲۰)

المادة٦- يلغى نص الفقرة (ا) من المادة (١٧) من القانون الاصلـي ويستعاض عنـه بمايلي :-

أ- مع مراعاة احكام المادة (٢٦) من هذا القيانون ، يعتبر محالاً على التقاعد الموظف الذي تنتهي خدمته بغير الاستقالة أو فقد المظيفة إذا

كان مستحقاً للتقاعد ، واذا لم يكسن مستحقاً للتقاعد وكانت خدمته المقبولة للتقاعد خمس سنوات او اكثر يعطى مكافأة . اما اذا كانت خدمته تلك اقل من خمس سنوات فتعاد اليه العائدات التقاعدية التي اقتطعت من رواتبه .

المادة٧- تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٨) من القانون الاصلي باضافة البند (٣) اليها بالنص التالي:--

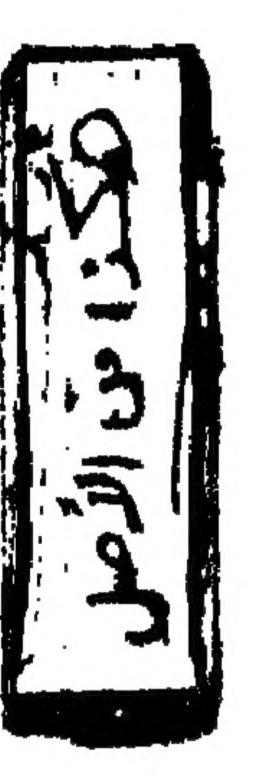
٣- اعتبارا من نفاذ احكام هذا القانون المعدل، تسري احكام البند (٢) من هذه الفقرة على الموظفين الخاضعين للتقاعد ممن شملهم تعديل تعريف الوزير الوارد في المادة (٢) من هذا القانون عند اعتزالهم الخدمة، سواء بالاستقالة او بالاحالة على التقاعد اذا كان أي منهم قد اكمل خدمة مقبولة للتقاعد لا تقل عن عشر سنوات .

المادة ٨- يلغى نص المادة (٢٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي:-المادة ٢٦-...

يفقد نهائياً الحق في راتب التقاعد او المكافأة:-

ا- كل موظف او متقاعد حكم عليه بحكم قطعي من محكمة مختصة
 لارتكابه ايا من الجرائم التالية التي تقع خلافاً لاحكام القوالين
 والنصوص المبينة ادناه واي تعديلات تطرأ عليها او تحل محلها : والنصوص المبينة ادناه واي تعديلات تطرأ عليها او تحل محلها :-

- جرائم الخيانة الواقعة على امن الدولة الخارجي المنصوص عليها
فـــي المواد (١٠٧-١٠٧) من قانون العقوبات رقيم (١٦) لسنة
١٩٦٠ ٠



شاهر باك

وزيـــر الثقافــة

حيدر محمود

الدكتور وليد المعاثي

وزير الإقتصلا الوطلي

وزيـــر الزراعــة

طراد القايز

وريسسر الاجتماعية

٢- جرائم التجسس الواقعة خلافاً لاحكام قانون حماية اسرار ووثائق الدولة رقم (٥٠) لسنة ١٩٧١ .

٣- الجرائم الواقعة على امن الدولة الداخلي المنصوص عليها في المواد (١٣٥-١٤٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .

ب- كل موظف حكم عليه بحكم قطعي بالحبس من محكمة مختصة أذا ارتكب ايا من الجرائم التالية:-

١- جرائم الاختلاس والسرقة للاموال العامة •

٢- جرائم التزوير في الاوراق الرسمية .

ج- تشمل الجرائم المبينة في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة الشروع فيهاكما تشمل الشريك والمحرض والمتدخل فيها

د- تتقاضى عائلة الموظف في أي من الحالات المبينة في الفقرات (أ) و(ب) و(ج) من هذه المادة حصتها في راتب تقاعده كما هو مبين في هذا القانون خلال مدة سجنه وتقطع عند اطلاق سراحه كما تعاد اليها عند وفاته •

هـ تسري احكام هذه المادة على الوزير وعضو مجلس الامة .

المادة9- يلغي نص المادة (٤٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بمايلي :-المادة ٤٤ عـ

يعتمد في تقدير عمر الموظف واعمار افراد العائلة واصحاب الاستحقاق واي صاحب حق بموجب احكام هذا القانون بناء على شهادة الولادة او سجلات دائرة الاحوال المدنية واذا كان يوم الولادة غير معروف اعتبر الشخص مولودا في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من سنة ولادته .

